

ظهرت في الفترة الأخيرة اعداد كبيرة من الجرائم المالية وعمليات الاحتيال العالمية، تلعب عمليات المراجعة دوراً مهماً في اكتشاف الأنشطة المتعلقة بالاحتيال ومنعها. حيث ان المراجعة هي عملية تفحص ظاهرياً المعاملات المالية لتحديد ما إذا كانت تتوافق مع السياسات والإجراءات والممارسات المقررة ام لا (B). ولا يزال هذا الوضع يهدد مصداقية دور مراجع الحسابات في منع الاحتيال وكشفه، إلى الحد الذي يتضاءل فيه دور مهنة المحاسبة ذات المصداقية بسبب انتشار الاحتيال من قبل مراجعي الحسابات. وكان ينبغي منع عمليات الاحتيال من خلال عمليات المراجعة المنتظمة التي يقوم بها المدققون الداخليون والخارجيون. أدى فشل المراجعة في الحد من خطر الفساد العام وجرائم ذوي الباقات البيضاء إلى زيادة الاهتمام بأساليب المحاسبة القضائية، يتم تدريب خبراء المحاسبة القضائية على النظر إلى ما وراء الأرقام والتعامل مع حقائق عالم الأعمال (الحلبي)، وقد كشفت الأبحاث حول حالة مؤسسات الأعمال والإفصاح عن المعلومات عن تورط المحاسبين ومراجعي الحسابات. وإذا لم يتم التصدي لموجة الاحتيال والفساد في القطاعين العام والخاص على حد سواء، فقد تؤدي موجة الاحتيال والفساد في القطاعين العام والخاص إلى انهيار مؤسسات الأعمال والبطالة الجماعية وانهيار الاقتصادات العالمية والإقليمية. لقد أصبحت ممارسات المحاسبة والمراجعة القضائية جزءاً أكثر أهمية من ممارسات المحاسبة والمراجعة التقليدية بسبب الفشل العالمي للمناهج التقليدية في منع الفساد وكشفه في جميع قطاعات الاقتصاد.